ردا على ما أثير في بعض مواقع التواصل من لغط وملابسات

علام الكندري : عملية انتخابات «رئاسة المجلس» تمت تحت إشراف نائبين فاضلين

■ «أمانة المجلس» لا توزع على السادة الأعضاء أوراقا مختومة مسبقًا

أصدر الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري بيانًا ردًا على ما أثير في بعض مواقع التواصل الاجتماعي من لغط وملابسات حول دور الأمانة العامة للمجلس في انتخابات رئاسة المجلس نصه:

"ردًا على ما أثير في بعض مواقع التواصل الاجتماعي، من لغط وملابسات حول دور الأمانة العامة للمجلس في انتخابات رئاسة المجلس، أود أن أوضح وبشكل لا لبس فيه النقاط التالية:

أولا

عملية الاقتراع، بدءًا من توزيع أوراق الاقتراع على أعضاء المجلس، مرورًا بآلية التصويت، وانتهاء بعملية العد والفرز والإعلان بإشراف نائبين فاضلين، تمت بشكل شفاف وعلني وأمام بث مباشر على شاشات التلفزيون وكاميرات الصحافة.

ثانيًا

الأمانة العامة وكعادتها في كل عمليات التصويت، لا توزع على السادة الأعضاء أوراقًا مختومة مسبقًا، بل تكون الورقة غير مختومة ومن ثم تختم أمام عضو المجلس وتسلم إليه، ويذهب النائب أو الوزير بنفسه ويقترع بشكل سري ومن ثم يقوم العضو بنفسه بطي ورقته ووضعها في صندوق شفاف، أي أن الأمانة العامة لا تقوم بأي دور عن العضو في عملية الاقتراع، بما فيها وضع الورقة في الصندوق.

ثالثًا

عملية فرز الأصوات تتم بشكل علني وأمام الرأي العام وبوجود نائبين فاضلين، هما من يقومان بإخراج الأوراق وترتيبها ومن ثم قراءتها بشكل علني والتأكد مع رئيس السن من عددها ومطابقتها لشروط صحة الورقة ومن ثم عدها مرة أخرى زيادة في التأكد.

رابعًا

أدلى النائب الفاضل فايز غنام الجمهور أمس بتصريح أكد فيه أن كل أوراق الإقتراع كانت مختومة وهذا أيضًا مثبت في النقل التلفزيوني المباشر.

خامسًا

أما بشأن قيام أعضاء بالتصوير أثناء عملية الاقتراع، أو ببث صور اقتراع صحيحة أو مزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي، فهذا شأن يخص الأعضاء الذين قاموا بذلك، وليس للأمانة العامة علاقة بهذا الأمر لا من قريب ولا بعيد.

وختامًا

فإنني أؤكد أن الأمانة العامة، كجهة إدارية تنظيمية، تقوم فقط بتنظيم عملية الاقتراع بإشراف من رئيس السن، وبشكل شفاف وأمين".

الغانم لحظة الفوز بالرئاسة

علام الكندري

■ عملية فرز الأصوات تتم بشكل علني وأمام الرأي العام والكل يشاهدها

شرعوا بعملهم البرلماني ونصب أعينهم إقرار مجموعة من القوانين

نواب «التنسيقية» جنحوا إلى التهدئة .. ومدوا يد «التعاون»

عبدالكريم الكندري

مرزوق الخليفة

حمدان العازمي

فايز الجمهور

أحمد الحمد

■ عبدالكريم الكندري لتعديل آلية التصويت على مناصب مكتب مجلس الأمة

■ العلنية قد تكون سببا في إحراج الحكومة ومن ثم بقاؤها على الحياد في تصويت الرئاسة

■ حمدان العازمي: التعاون مع الحكومة رهن بإنجاز القوانين المهمة التي نتطلع إليها

■ أطالب بطي قضية الرئاسة والالتفات إلى الإنجازات التي يريدها الشعب والرقابة

■ الخليفة: لم نتجه إلى التصعيد.. وتقدمت بـ 8 اقتراحات بقوانين مهمة

■ النواب تجاوزوا مسألة انتخابات الرئاسة وغلبوا العقل في العملية الديمقراطية

■ الجمهور: كتلة نيابية سيتم تشكيلها لتحديد الأولويات التشريعية التي ينتظرها الشعب

■ المطر يعلن تقديم «العفو الشامل» والعارضي يدعو النواب للاتفاق حول المقترح

■ الحمد: ندعو إلى تشكيل كتلة برلمانية موحدة الاتجاه والرؤى لوضع الأولويات الشعبوية

بعد مرور يومين من فوز مرزوق الغانم برئاسة مجلس الأمة بـ33 صوتاً مقابل 28 لمنافسه بدر الحميدي ، بدا واضحاً أن نواب "التنسيقية" بدأوا يميلون إلى التهدئة ، كما أنهم بدأوا العمل البرلماني ونصب أعينهم مجموعة من القوانين التي يرون فيها تعديل المسار السياسي.

في هذا السياق أعلن النائب د. عبد الكريم الكندري عن تقديمه اقتراحا بقانون بشأن تعديل قانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له، بتعديل آلية التصويت على منصب رئيس المجلس ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لتكون بالتصويت العلني بالنداء بالاسم. ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة أولى : يضاف إلى نص المادة "28" من القانون فقرة جديدة "على أن يكون الانتخاب بطريق التصويت العلني عن طريق النداء بالإسم".

مادة ثانية: يُستبدل نص المادة "35" من القانون بالنص التالي:

"يتم الانتخاب لمناصب مكتب المجلس بالتتابع وبطريق الاقتراع العلني عن طريق النداء بالاسم وبالأغلبية المطلقة، فإذا لم تتحقق هذه الأغلبية أعيد الانتخاب للمرة الثانية ويكون الفوز فيها بالأغلبية النسبية فإن تساوى اثنان أو أكثر في هذه الأغلبية تم اختيار أحدهما بالقرعة".

مادة ثالثة : يُلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

أثبتت الممارسات البرلمانية بأن التصويت العلني على منصب رئيس مجلس الأمة هو الطريق الفعلي لبداية واضحة وشفافة ونزيهة للعمل البرلماني.

فعندما يتمتع رئيس مجلس الأمة بعدد من الصلاحيات التي تمكنه من إدارة المجلس والتأثير في توجيهاته، صار لزاما على الأمة التي تنتخب أعضاءها أن تمارس رقابة الرأي العام على ممثليها من خلال معرفة تصويتهم في انتخابات الرئاسة.

ولما كانت الحكومة التي تمتلك ثقلا تصويتيا برلمانيا أحد أسباب الترجيح في انتخابات الرئاسة أصبح من باب المراقبة البرلمانية أن يعرف جميع الأعضاء لمن ستصوت أو قد تكون العلنية سببا في إحراجها ومن ثم بقاؤها على الحياد بحيث لا تدخل في شأن شعبي صرف يتمثل في اختيار رئيس السلطة التشريعية.

جاء هذا الاقتراح بقانون ليضفي العلنية على التصويت كذلك لمنصب نائب الرئيس ومكتب المجلس حتى تنسجم آلية التصويت مع باقي المناصب.

نصت المادة الأولى من الاقتراح بإضافة فقرة جديدة للمادة 28 من اللائحة الداخلية التي خلت من تحديد آلية رئيس المجلس ونائبه حيث يتم العمل بالآلية التي نصت عليها المادة 35 من اللائحة الداخلية والتي تنظم طريقة انتخاب مكتب المجلس.

وجاءت المادة الثانية بالاقتراح باستبدال نص المادة 35 بالكامل لكي تتساوى آلية التصويت بين جميع مناصب مكتب المجلس.

أما المادة الثالثة من الاقتراح فهي مادة تنفيذية.

من جهته قال النائب حمدان العازمي إن التعاون مع الحكومة مرهون بتعاونها في إقرار القوانين التي يتطلع إليها الشارع الكويتي.

وطالب العازمي، في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة النواب، بطي قضية الرئاسة والالتفات إلى الإنجازات التي يريدها الشعب والرقابة.

وقال إن "هناك الكثير من القوانين المهمة التي تعتبر محك العلاقة مع الحكومة مثل قانون العفو وإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية وقضية البدون"، مؤكدًا أن هذه القضايا تثير حماس الشارع وتشغل فكره، وتحتاج إلى التعاون لإقرارها.

من ناحيته أوضح النائب مرزوق الخليفة أن النواب تجاوزوا مسألة انتخابات الرئاسة وغلبوا العقل في العملية الديمقراطية، منوهًا إلى أن التركيز في الفترة المقبلة على عضوية اللجان البرلمانية لإقرار القوانين المستحقة التي ينتظرها الشعب الكويتي.

وأشار الخليفة إلى أن بعض النواب لم يتجهوا نحو التصعيد كما حدث من انسحاب النواب عام 1964 اعتراضا على الحكومة، مبينًا أن الشعب كان يتأمل من جلسة الافتتاح أن تكون بداية للإصلاح، إلا أن بعض النواب ممن تعهدوا بأمر معين لم يوفوا بعهودهم وسوف يكشفهم الشعب الكويتي ويعودون إلى قواعدهم الانتخابية التي ستتخذ معهم الإجراءات المناسبة.

وشدد الخليفة على ضرورة مد يد التعاون والبعد عن التصعيد السياسي، من أجل إقرار حزمة القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي.

واستغرب الخليفة من قرار تأجيل تشكيل اللجان البرلمانية على الرغم من الحماس الذي اعترى بعض النواب من ضرورة الانتهاء من تشكيل اللجان لمباشرة أعمالها فورًا، مبينًا أنه تم التصويت بنفس الرقم الذي حصل عليه النائب بدر الحميدي وهو 28 صوتًا.

وكشف الخليفة عن تقدمه بعد أداء اليمين الدستورية بـ8 اقتراحات بقوانين أولها قانون العفو الشامل عن المهجرين في الخارج والذي حمل الرقم 1 في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، لافتًا إلى أنه سيتابعه حتى يتم وضع الحكومة والنواب عند مسؤولياتهم في هذا الأمر.

وأضاف أنه من ضمن الاقتراحات تعديل قانون المحكمة الإدارية لبسط سلطة القضاء على مسائل الجنسية، والذي كان قد قدمه في الفصل السابق، متمنيًا أن يعاد التصويت عليه وأن يحصل على أغلبية نيابية من خلال كتلة إنقاذ وطني حتى تغل يد الحكومة في هذا الأمر.

وأضاف أنه تقدم بمقترح من أجل إعادة الحبس الاحتياطي وذلك لعدم تقييد الحريات، بالإضافة إلى قانون البدون الذي قامت بإعداده جمعية الصحافيين الكويتية.

وذكر أن من ضمن الاقتراحات مقترحًا بتغيير قانون الصوت الواحد الذي عزز الطائفية والفئوية، وكذلك إلغاء الحبس في قانون الجرائم الإلكترونية ورفض جميع القوانين المقيدة للحريات.

وأكد رفض أي توجه للحكومة برفع أسعار الوقود والكهرباء إلا عن طريق مجلس الأمة، مؤكدًا أن هناك قوانين أخرى ستقدم لمجلس الأمة في القريب العاجل.

بدوره أعلن النائب فايز الجمهور عن تشكيل كتلة نيابية هدفها العمل على إنجاز الأولويات التي ينتظرها المواطنون، متمنيا تعاون بقية النواب والحكومة من أجل تحقيق ما يخدم الشعب الكويتي.

وقال الجمهور في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن مجلس الأمة انتهى اليوم "أمس" من مرحلة سياسية أوصل فيها الشعب الكويتي عن طريق ممثليه في قاعة عبدالله السالم رسالة واضحة.

وبين أنه ومجموعة من النواب توجهوا واجتهدوا لأن يكون النائب بدر الحميدي رئيسا لمجلس الأمة ولكن لم يتحقق ما كانوا يصبون إليه، مؤكداً أن هذه هي الديمقراطية في قبول الرأي والرأي الآخر، " وتقبل النتيجة وصفحة وانتهت".

ووجه الجمهور رسالة إلى رئيس الوزراء والوزراء مفاده أن النواب لم يأتوا من أجل التأزيم أو المصادمة بل من أجل التعاون وإقرار المشاريع والمقترحات التي تهم الشعب، لافتا إلى أنها أمانة أوكلها الشعب الكويتي لنوابه.

وأعلن عن كتلة نيابية ستشكل داخل المجلس للاتفاق على الأولويات التي من ضمنها إقرار قوانين وتقديم مقترحات وتعديل بعض القوانين وإلغاء قوانين أخرى، مبيناً أن كل هذه الموضوعات تحتاج إلى تعاون بين نواب الأمة وتعاون من السلطة التنفيذية لإقرارها.

وتمنى من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن يستفيد من الرسالة الواضحة التي قدمها نواب الأمة، لافتاً إلى أن هناك ٢٨ نائبا أوصلوا رسالة واضحة بأنهم يرغبون بتغيير رئاسة مجلس الأمة".

وأكد أن ما حصل في انتخابات رئاسة مجلس الأمة سببه اتجاه الحكومة الواضح في دعم رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

وتمنى أن تكون الحكومة وعت الدرس بأن النواب قادمون بنهج جديد ومشاريع جديدة وأن تتجاوب معهم من أجل الخروج برسالة مطمئنة ومفرحة للشعب الكويتي من خلال إقرار القوانين التي تخدم المواطن.

وشدد على أن المواطن تعب من المناكفات والتصادم وتعطيل التنمية ولديه معاناة وهموم كثيرة، متمنيا أن يتمكن النواب من تحقيق شيء يرضي الله أولا ثم الشعب الكويتي عنهم.

بدوره أعلن النائب الدكتور حمد المطر عن تقديمه قانون العفو الشامل، دعا النائب مساعد العارضي النواب إلى اجتماع للاتفاق حول خطوات تقديم مقترح قانون العفو الشامل السبت المقبل.

كما تقدم كذلك النواب فايز الجمهور وعبدالعزيز الصقعبي وأسامة الشاهين وثامر السويط باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم وفق المادة 75من الدستور، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.

من جهته دعا عضو مجلس الأمة النائب المهندس أحمد الحمد إلى تشكيل كتلة برلمانية وازنة ومنسجمة ومتفقة حول الأولويات الشعبية التي طال انتظارها من قبل المواطن الكويتي بعد كثير من المعاناة والصبر، مؤكداً على أن هذه الكتلة مفتوحة لكل النواب الراغبين في تقديم ما لديهم من خبرة وكفاءة ورغبة لتلبية مطالب الشعب الكويتي الذي انتخبهم واختارهم ليكونوا ممثلين له تحت قبة عبد الله السالم.

وأضاف الحمد بأن هذه الكتلة يجب أن تبتعد كل البعد عن المناحرات والشخصانية وتصفية الحسابات، حيث أن مجلس الأمة ليس مكاناً لتصفية الحسابات من هذا المسؤول أو ذاك أو من هذا النائب او ذاك حتى لا يضيع الوقت والجهد الذي يجب أن ينصب بشكل كامل على مطالب الشعب الكويتي ورغباته وتقديم أفضل الخدمات له. كما بين الحمد بأن الكتلة البرلمانية المنشودة يجب أن تضع الأولويات الشعبية وتصنفها حسب أهميتها وتضع آليات التنفيذ لتحقيقها وتمريرها على المستوى البرلماني من حيث التشريع أولاً ثم على المستوى الحكومي من حيث الرقابة الصارمة على التنفيذ، مشدداً على أن المواطن الكويتي وضع ثقته الكاملة في الأعضاء المنتخبين الذين يجب أن يردوا هذه الثقة الغالية بالعمل والإنجاز بأسرع وقت ممكن.

وختم الحمد آملاً أن يتم تشكيل هذه الكتلة البرلمانية لتكون أداة ضغط إيجابية على كل من قرارات المجلس وجلساته وعلى الحكومة في رقابة التنفيذ، مؤكداً بأن مثل هذه الكتلة سوف تستمد قوتها وحيويتها من الشعب اولاً وأخيراً على المدى القريب والبعيد أيضا.